مقدمات «قانونية» لتهجير عرب إسرائيل تبدأ من تفاصيل يومية

محمد مشموشي *

■ لم تكن مرت سوى ايام قليلة على «النقلة» النوعية، العنصرية بامتياز، التي قدمها الرئيس الاميركي جورج دبليو بوش لصديقه رئيس وزراء إسرائيل أرييل شارون، بوصفه إسرائيل كـ«دولة يهودية»، حتى بادرت الكنيست الاسرائيلية الى اصدار قانون يفتح الباب أمام عملية «تطهير عرقي» واسعة ضد الفلسطينيين الذين ما زالوا يعيشون في اراضي عام ١٩٤٨، أو داخل ما يسمى بالخط الأخضر، على طريق تنفيذ استراتيجية الدولة الصهيونية للوصول الى «النقاء العنصري الكامل للدولة».

في خطابه في قمة العقبة (٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٣) قال بوش حرفياً: «إن الولايات المتحدة ملتزمة بقوة، وأنا ملتزم بقوة أيضاً، ضمان أمن اسرائيل كدولة يهودية تنبض بالحياة». ولم تكن تلك «النقلة» وحدها هي التي طمأنت شارون باعطائه ما اراد دائماً، بل ان بوش ضاعف طمأنة صديقه عندما أضاف قوله في الخطاب اياه: «ان للشعبين معاً، الفلسطيني واليهودي، حقاً في هذه الأرض المقدسة». وفي العبارة «نقلة» نوعية أخرى، توسعية هذه المرة، ربما لم يتنبه اليها الكثيرون من المحللين العرب، لأنها تتفق مع نظرية إسرائيل عن الضفة الغربية باعتبارها «يهودا والسامرة التي هي جزء من ارض اسرائيل التوراتية»... وهي مقدسة، بهذه الصفة، من وجهة نظر شارون التي يوافقه عليها بوش كما تفيد كلماته!

حول هذه النقطة، لا بد من التذكير بما قال المستشار القانوني الاسرائيلي الياكيم روبنشتاين حول «زلة لسان» شارون عندما استخدم كلمة «احتلال» في حديثه عن سكان الضفة، واعتباره ان ذلك يثير شكوكاً حول «حق اسرائيل التاريخي بأراضي يهودا والسامرة». كما لا بد من ملاحظة ان الادبيات الاسرائيلية تسمي الضفة، اما «يهودا والسامرة» أو «الاراضي» أو «الاراضي المدارة» أو «الاراضي المتنازع عليها». وهي لا تطلق عليها كلمة «الضفة الغربية» لأن ذلك - بحسب وليم سافاير في «النيويورك تايمز» - يجعل منها مجرد جانب آخر للضفة الشرقية وليس جزءاً من أرض إسرائيل التوراتية. والهدف من ذلك واضح: ادعاء حقوق توراتية بالاستيلاء على الضفة، أو أقله بالاستيطان فيها! وفي إطار هذا الادعاء، يمكن فهم سبب رفض شارون منذ البداية لاتفاقات أوسلو، وأيضاً سبب قيام أحد المتطرفين الدينيين باغتيال إسحق رابين لمجرد انه وافق، بموجب هذه الاتفاقات، على الانسحاب من بعض أجزاء الضفة.

ما سبق هو، في أي حال، مجرد استطراد لتأكيد واقع إسرائيلي. لكن لنعد الى الموضوع الأساس.

في القانون الذي أقرته الكنيست (١٨ حزيران/يونيو) ان الفلسطينيين الذين يحملون الهوية الاسرائيلية، وهم حوالى مليون ونصف المليون يشكلون ٢٠ في المئة من السكان، سيحرمون من الحق الانساني المعترف به دولياً - حق الزوج، وفي هذه الحال الزوج الذي يحمل الهوية الاسرائيلية، يمنح زوجته هذه الهوية اذا كانت الزوجة من أهل الضفة الغربية أو قطاع غزة. ومثله، طبعاً، حرمان الزوجة التي هي من سكان أراضي عام ١٩٤٨، وتحمل إذاً الهوية الاسرائيلية، من ان تستفيد ضمن فترة زمنية معينة وتحت شروط محددة من حقها في منح زوجها هذه الهوية اذا كان الزوج من فلسطينيي الضفة والقطاع.

في الأسباب الموجبة للقانون، ان هناك مئة ألف امرأة من الضفة والقطاع استفدن من هذا الحق بزيجاتهن من فلسطينيين من داخل الخط الأخضر منذ اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣، وأن من شأن ذلك في حال استمراره ان يؤدي الى تطبيق «حق العودة» من باب خلفي، فضلاً عما يسببه من اختلال ديموغرافي في اسرائيل. الا انه لا شك في ان اهداف القانون تتجاوز ذلك لتشكل عامل ضغط جديداً على العرب في داخل اسرائيل، اما للقبول مرغمين بمعاملتهم كلاجئين في ارضهم، أو للهجرة منها طائعين الى أرض الله الواسعة. «ترانسفير» كامل، ولكن تحت ستار قانوني هذه المرة، بهدف فرض تهجير ولو تدريجي للفلسطينيين في اسرائيل، وليس للفلسطينيين في الضفة والقطاع فقط كما جرت العادة!

يؤكد ذلك ان الكنيست الاسرائيلية تناقش في الوقت ذاته مشروع قانون آخر، أكثر جلاء بالنسبة الى الهدف نفسه، هدف «الترانسفير»، تحت عنوان قضائي هو «طرد الغزاة». أما هؤلاء «الغزاة» فليسوا سوى بدو النقب الذين يقيمون على أرضهم وفي ممتلكاتهم منذ آلاف السنين - قبل قيام اسرائيل وبعدها وحتى الآن -، ومن شأن القانون ان يشرع طردهم من أرضهم وممتلكاتهم، على الطريق ربما لطردهم لاحقاً من اسرائيل كلها. كان هؤلاء، كما يقول النائب العربي في الكنيست محمد بركة، تعرضوا لاجراءات تعسفية على مر السنين الماضية، تارة تحت اسم قانون «الحاضر والغائب»، وتارة أخرى تحت اسم «المصادرة لمصلحة الجمهور» وتارة ثالثة تحت اسم «مصادرة الاراضي غير المستغلة»، لكنهم صمدوا في وجه ذلك كله وليس القانون الحالي الا ليجبرهم على الهجرة القسرية - القانونية هذه المرة - من ارضهم وممتلكاتهم الشخصية، ولاحقاً من اسرائيل كلها.

لم تعتمد حكومات إسرائيل على الاساطير فقط («أرض الميعاد» و«اسرائيل التوراتية» وما الى ذلك) ولا على الادعاءات السياسية فقط («أرض بلا شعب لشعب بلا ارض» وغيرها) ولا على التشريعات التي يسنها الكنيست، («قانون الغائب» أو «المصادرة للصالح العام») لتبرير اغتصابها جزءاً من فلسطين التاريخية، ثم لتوسيع دائرة الاغتصاب لتشمل فلسطين كلها، بل انها لجأت الى ما يخطر وما لا يخطر في البال لمنع العرب الفلسطينيين الذين تمسكوا بأرضهم وممتلكاتهم ورفضوا الرحيل عنها، من ممارسة حقوقهم في المواطنية، وحتى من النمو الطبيعي سكانياً واقتصادياً واجتماعياً وعلمياً.

لكن هؤلاء، على رغم ذلك، ناضلوا بكل ما أوتوا من قوة وصمدوا طوال أكثر من نصف قرن من القهر والتمييز العنصري ضدهم ليكونوا ما هم عليه الآن (٢٠ في المئة من السكان، نواب في البرلمان، اساتذة في الجامعات، وكادرات علمية في الكثير من الشركات، مع إجادة للغة العبرية، لكن من دون التخلي عن لغتهم العربية) وليشكلوا إذاً، كما يعترف القادة الاسرائيليون علناً الآن، كابوساً لإسرائيل وعقبة امام استراتيجيتها العنصرية لتكريس «النقاء» العرقي والديني والسياسي الصهيوني للدولة اليهودية.

الانتفاضة الأولى، مطلع التسعينات، شكلت نوعاً من ناقوس الخطر بالنسبة الى إسرائيل عندما اكتشفت ان الرابط الوطني والقومي بين فلسطينيي الداخل - اسرائيل - وفلسطينيي الخارج - الضفة والقطاع وأرض الشتات - لا يزال بالقوة نفسها التي ظن الاسرائيليون انهم ضربوها نهائياً والى الابد. بل تبين ان هذا الرابط انما ازداد صلابة وثباتاً نتيجة القهر والتمييز والمعاملة الاسرائيلية لهم كمواطنين من الدرجة الثانية او الثالثة. أما الانتفاضة الحالية، وحرب الابادة الشاملة والوحشية التي قابلتها بها حكومة شارون، فقد كانت القشة التي قصمت ظهر البعير كما يقولون.

كشفت ذلك بجلاء الدعاوى القضائية، في الانتخابات النيابية الماضية، لمنع كل من النائبين عزمي بشارة وأحمد الطيبي من الترشح للكنيست، كما كشفتها في الفترة الاخيرة حملات الملاحقة والاعتقال الواسعة وما تبعها من اصدار احكام قاسية بالسجن ضد قيادات احزاب وجمعيات وتجمعات فلسطينية في اسرائيل، وها هي تبلغ ذروتها الآن بهذه التشريعات التي تمنع الحق في الهوية للأزواج والزوجات على جانبي الخط الأخضر، وتشرع طرد من يطلق عليهم وصف «الغزاة» من البدو العرب الفلسطينيين في النقب.

لقد ناقشت نخب إسرائيلية، في كتابات ودراسات منشورة، ما قالت انه تناقض بنيوي وازدواجية في النظرية الصهيونية عن يهودية الدولة - اي عنصريتها الدينية - وديموقراطيتها - اي ليبراليتها تجاه الاديان والاعراق والألوان - في وقت واحد.

والى جانب النواب العرب في الكنيست الذين رفعوا دائماً شعار «دولة لكل مواطنيها»، بديلاً لشعار «الدولة اليهودية»، وقف بعض اليسار اليهودي وحتى بعض اليسار الصهيوني اضافة الى من اطلق عليهم اسم «المؤرخون الجدد».

لكن الادارة الاميركية الحالية برئاسة بوش و«المحافظين الجدد» في الولايات المتحدة بما لهم من نفوذ وسلطة على هذه الادارة، لديهم رأي آخر مختلف. انهم، الى جانب شارون وتكتل «ليكود» والاحزاب الدينية واليمينية المتطرفة، مع «الدولة اليهودية»، اي مع «دولة لبعض مواطنيها»... ولليهود منهم فقط. وليذهب الباقون الى حيث يشاؤون، او لا يشاؤون!

لم يقل بوش في العقبة غير هذا الكلام، كذلك الحال بالنسبة الى القانون الذي أقرته الكنيست حول اكتساب الهوية والى مشروع القانون الآخر الذي يناقشه حول «طرد الغزاة» من أهل الارض الأصليين من البدو العرب... لم يقل.

* كاتب لبناني.

بحثاً عن التوازن في العملية التربوية

عز الدين سطاس *

■ تشكل شخصية الفرد محور أهداف العملية التربوية، ويتعلق مستوى رقي المجتمع وتطوره بمستوى هذه الشخصية، وقدرتها على الابداع في مواجهة تحديات الارتقاء الحضاري، فالجماعة هي مجموعة أفرادها، والمجتمع مرآة، تعكس شخصية الفرد، وأساليب تربيته، وأنماط حياته، بجانبيها الروحي والمادي.

ويتم تحقيق التوازن في شخصية الفرد، من خلال التركيز على مسألتين مهمتين جداً: تتمثل الأولى في الاهتمام بجميع جوانب الشخصية، إذ لا يجوز التركيز على جانب دون آخر، فالحياة تنوع، ومعقدة، ويحتاج التلاؤم معها، ومواجهة تحدياتها الى تكامل مختلف جوانب الشخصية، وتتمثل الثانية في تربية الفرد على الثقة بالنفس، والاستقلالية الايجابية.

هناك قيم ثابتة مهما تغير الزمن، وأخرى متحولة، قابلة للتغيير بحسب الظروف والأوضاع. وتتميز القيم الثابتة عن القيم المتحولة بأنها غاية وليست وسيلة، بعكس معظم القيم المتحولة، التي تتميز بأنها وسيلة وليست غاية، والتربية السليمة هي التي تسعى الى تحقيق القيم الثابتة، وتغرس في النفوس ثانوية دور القيم المتحولة وأهميتها في الحياة، مقارنة مع القيم الثابتة.

في مسألة القيم الثابتة، الوطن قيمة ثابتة، لا يجوز النيل من قدسيته، او السماح لأية قيمة أخرى ان تحل محله، وكذلك العمل، ومستلزمات اتقانه ونجاعته، من الكفاءة، والاخلاص والنزاهة، وحرية التعبير في اطار تقدير واحترام الرأي الآخر، اضافة الى العدل والمساواة في مسألة الحقوق والواجبات.

وفي المقابل، نجد المال قيمة متحولة، يمكن ان تزداد كميته او تنقص لاعتبارات عدة، وكذلك المنصب، الذي يمكن ان يفوز به المرء، او يخسره في أية لحظة، على خلفية قاعدة «لو دامت لغيرك لما آلت اليك». اضافة الى الجمال الجسدي/ المادي، وهو جمال جامد، غير فاعل، اذا افتقر الى الروح الجاذبة، ويخضع لمؤثرات الزمن، ليفقد مظاهره ومقوماته، فهذه القيم وغيرها من القيم المتحولة خاضعة للتغير والتبدل، ولا شيء يضمن ثباتها، وبالتالي فإن غرس القيم المتحولة كقيم عليا، بدلاً من القيم الثابتة خطأ قاتل، يدفع الفرد والمجتمع ثمنه في آن واحد. ولعل احد اسباب التخلف العربي، يعود الى اشكالية الخلط بين القيم الثابتة والمتحولة.

* كاتب سوري.

العراق خارج أحكام السياسة... نوبة إجهاد قد تطول

احمد المسلماني *

■ لا يقع فهم أو تحليل ما جرى ويجري في العراق داخل علم السياسة. فالأحداث التي سبقت الحرب وتلك التي أعقبتها، فضلاً عن مجريات الحرب ويومياتها، كلها تستحيل على المنطق العام للمعارف السياسية، فلا نظريات النخبة او التحليل الطبقي او تحليل الجماعة او الاتصال... أو تلك النظرية ذات الإغواء الواسع المسمّاة بتحليل النظم، بقادرة على فك طلاسم هذه المحنة الجامعة، من هنا تتبدى لنا مفارقة التحليل لنموذج المحنة العراقية، فهي محنة تخرج تماماً من علم الاجتماع الى علم التاريخ من دون المرور بعلم السياسة.

فتجربة الرئيس المخلوع صدام حسين تمثل حالاً اجتماعية ونفسية لا حالاً فكرية او سياسية، وإذا كان من كلمة واحدة تصف عصر الرئيس صدام حسين فهي «عصر الانحطاط»... ذلك الذي يشبه عصور الانحطاط في التاريخ من تدهور القيم ونكسة العلوم وانهيار الكرامة الجماعية وشيوع ثقافة الفراغ وخطاب اللاخطاب. وتحتل ظاهرة «اللامعقول» موقعاً مميزاً في عصر الانحطاط، وقد كان اللامعقول في عصر صدام حسين صادماً وجارحاً لعموم الذهن العراقي من غير اكتراث او اهتمام.

فنظام صدام حسين الذي قاد حرباً كارثية ضد ايران عاد وتنازل عن كل المكتسبات «المحدودة» التي حققها مليون شهيد ومئتا بليون دولار وثماني سنوات عجاف من حياة الدولة والشعب. إنه ايضاً ذلك النظام العلماني البعيد تماماً من الأفكار والطقوس الدينية، لكنه عاد ليضع عبارة التكبير على علم الدولة، وليصبح الخطاب الديني عند صدام حسين منافساً جاداً لخطاب «القاعدة» وأسامة بن لادن. ثم انه - ثالثاً - ذلك النظام الذي يتصدره رجل قتل كل الزعامات الدينية وزاد التضييق على الشيعة العراقيين ولاحق مراجعهم الدينية في كل مكان. لكن الرجل ذاته الذي اكد ان شرعيته مستمدة من كونه واحداً من آل البيت النبوي وحفيداً للإمام علي بن ابي طالب. وهو - رابعاً - ذلك النظام الذي ألح على مفهوم القوة في سلوكه وسياساته، وتمادى في إعلاء القيمة العسكرية والبطولة القتالية في خطاباته وقراراته، لكنه النظام الذي خسر جميع معاركه العسكرية بلا أدنى بطولة وبما لا يحفظ ماء الوجه او حتى يترك مجالاً للثرثرة والخيال، ففي حروب الخليج الثلاث لم يكن هناك ثمة جيش قادر على اداء واجباته القتالية. وهو - خامساً - ذلك النظام الذي كان يطلق قاذفات الألفاظ تجاه الولايات المتحدة في العلن ويترك فرق العاملين باسم الأمم المتحدة تجوب القصور والقبور بحثاً ورصداً بلا انقطاع. ثم إنه النظام نفسه الذي وعد بأحداث تشبه يوم القيامة إذا ما دقت الحرب طبولها، ثم كانت النهاية المريحة بلا آلام او مقدمات.

ومثل هذه المفارقات لا تمثل فرصة حقيقية لسبر اغوارها داخل علم السياسة، فالعبث العام وانهيار المنطق البدائي أبطل حكم الطبيعة وسنن الحياة. وهكذا فوجئ العالم العربي بأن الحضارة لم تصمد امام القوة، وأن أداء الجماعات البائسة في افغانستان وقبلها الجماعات اليائسة في الصومال كان أداء شريفاً بالمفاهيم القتالية بما لا يقارن بانعدام الشرف العسكري الذي طبع بداية حكم البعث صدام حسين ونهايته.

والحادث ان عصر صدام حسين قتل الحضارة بالسياسة، ثم قتل السياسة بالجنون. والجنون ليس فقط وصفاً نفسياً أو عقلياً، بل هو فعل سياسي يقوم المجنون من خلاله بإفهام الجميع انه غير مسؤول عن افعاله وأنه يمكنه فعل اي شيء، ما يجبر الجميع على الانقياد والانبطاح.

ومن يتأمل القصص الواردة من العراق في زمن صدام حسين يجد قصصاً غزيرة اشبه بعذاب الكفار في الآخرة. واندهش المراسلون الصحافيون في العراق اخيراً من سرادقات العزاء التي اقامتها العائلات في كل مكان لأخذ العزاء في مصاباتهم الأليمة التي كانت قبل سنوات عدة، ولما سئل اصحاب العزاء عن تأخير السرادقات كل هذه السنوات، قالوا إن قتلاهم أُعدموا وكان عليهم دفع ثمن الرصاص الذي أطلق عليهم امتناناً للدولة على قيامها بإعدامهم،ومنع على عائلاتهم ارتداء السواد او اخذ العزاء، فتأخر عقداً أو عقدين.

هنا تتبدى المحنة - الأزمة في ما يجري في العراق. ان هناك تجربة فادحة مرّ بها العراق عبر ربع قرن، وأن الأجيال المقيمة في العراق انقطعت صلتها تماماً بحضارة بلادها العريقة وبحضارة العالم المعاصر. وهكذا وجد الناس انفسهم فجأة امام احتلال اجنبي خلصهم من احتلال داخلي. فعين تبكي من فرحة الخلاص وعين تبكي من نكبة الوطن. وفي الوقت الذي تبكي فيه العواصم العربية بعين واحدة ضد الاحتلال، فإن عين الخلاص هي الوحيدة تقريباً في العراق. ومثل هذا العوار في الداخل والخارج هو من معالم المحنة الشاملة.

وها نحن امام تجربة فريدة، غالبية مع الاحتلال وأقلية تقاوم، لكن قوات الاحتلال الأميركي ليست فقط قوات غازية بل هي ايضاً قوات عاجزة عن الإدارة والضبط. ومع فشل الإدارة الأميركية ارتكبت الغالبية التي لا تمانع في احتلال يدوم عاماً أو عامين، كما ارتكبت الأقلية التي ترى نفسها خارج المستقبل.

دخل العراق نوبة إجهاد شديدة، فصدام انهك كل الأجيال القائمة، والاقتصاد مدين لأجيال قادمة، والمجتمع يشهد مواجهة بين الدين والدنيا. والولايات المتحدة لا تملك من حسن النيات ما يكفي للمساعدة، ولا من بقاء النيات ما يكفي للمتابعة. إن عمق المحنة العراقية يكمن في كونها تأتي هذه المرة من باب الحضارة لا من باب السياسة. ومثل هذه المحن - ما لم تكن معجزة - قد تطول الى الأبد، وما أبعده عصر المعجزات.

* كاتب مصري.

في ذكرى رحيل فيصل الأوّل (١ من ٦)

عِشْ رجباً ترَ عجباً

الحسن بن طلال *

■ تهلُّ الذّكرى السّبعون لرحيل فيصل الأوّل وقد فرَّط اللاّحقون في الاستقلال الذي حقّقه فيصل والحركة الوطنيّة للعراق. فالجناح الشّرقيّ للأمّة العربيّة يُعاني اليوم احتلالاً أجنبياً لأرضه وسمائه ومائه ونفطه. والفرقة والتّشرذم طريق ممهّد للباحثين عن مصالحهم الصّغيرة. وضياع الأمن والأمان والكرامة يغصّ في حلوق كل الشّرفاء في العراق وفي الأمّة. والجوع يعصف بحياة الملايين من الفقراء أو الذين حرم المحتلّ عليهم العمل في وطنهم. وانتشار الأمراض النّاجمة عن استعمال واسع لم يشهد التّاريخ له مثيلاً لقذائف اليورانيوم المنضّب جعل أرضَ العراق وماءه وسكانَه في خطر الموت والاندثار أو المعاناة من الخَلْق المشوّه لآلاف السنين! فماذا حدث؟ ولماذا؟ وما المخرج؟

لقد ناضل العرب في آسيا من أجل بناء دولة عربيّة واحدة مستقلّة تقوم على الإسلام الوسطيّ، والتّمثيل الشّعبيّ، وحريّة المواطنين الفرديّة والجماعيّة، وتقود الأمّة إلى التّرقّي الماديّ والثّقافي. وعلى رغم وحدة اللّغة في هذا الجُزْء من الوطن العربيّ، ووحدة المصالح الاقتصاديّة، وتشابك النّسيج الاجتماعيّ، فإنّ قرار بريطانيا وفرنسا تقسيمَ الوطن واقتسامَه حالَ دون قيام هذه الدّولة. ومن ثمّ، فإنّ كلّ عنف وتطرّف ومأساة نراها اليوم أو سنراها في مقبل السّنين أمر زرع الغرب بذرته بذلك القرار الذي يتعارض في شكل مطلق مع حقّ الأمّة في تقرير مصيرها.

لقد أدّى التفافُ الشّعب العراقيّ حول فيصل الأوّل، خصوصاً في المدن معقلِ الحركة الوطنيّة، إلى وضع القانون الأساسيّ (الدّستور)، وبناء مؤسّسات الدولة، وترسيخ مبدأ المساواة بين المواطنين؛ ما سمح للقطار أنْ يتحرّك بشعب العراق نحو العصر: علماً واقتصاداً. وفي غضون أحدَ عشرَ عاماً فقط، نجح فيصل في تحقيق استقلال العراق ليكونَ أوّلَ دولة عربيّة تُقْبَلُ عضواً في عصبة الأمم يومئذ.

نجح فيصل، ومعه الحركةُ الوطنيّة العراقيّة وشبابُ العراق، في إقامة دولة العراق بحدودها الحاليّة، وإدخال الدّستور إلى حياة الشّعب على نحو أشاع التّآلفَ والانسجام والوحدة بين مختلف الأديان والمذاهب والطّوائف، ولم يدفع بالإسلام أو الرّوح القوميّة إلى حدود التّطرّف. فكلّ شيء بقَدْر، وكلّ شيء بحسبان؛ ولا تفرّدَ في الرّأي، بل شورى وديمقراطيّة، وسعي حثيث لتحقيق مصالح الشّعب وسط عواصف المصالح الإقليميّة والدّوليّة. وهنا تكمن عبقريّة فيصل.

لقد أدركت بريطانيا ضرورةَ إعطاء العراقيّين استقلالَهم بعد أنْ نجحت الحركة الوطنيّة العراقيّة في تورّيط بريطانيا عسكريّاً، وفي شكل مباشر؛ ما رفع التّكاليف الباهظة للاحتلال. وكانت ثورة العشرين (١٩٢٠) جُزءاً من هذا العمل. وبالمقاومة نجح العراقيّون في تعرية التّصريحات البريطانيّة، وفَضْح الأسس اللاّأخلاقيّة للسّياسة والادارة البريطانيّة في العراق. فبعد أن ادّعى لورد ميلنر أنّ بريطانيا «هي الطّرف الوحيد القادر على تأمين النّظام والعدالة لشعوب [هذه البلدان]، وأنّ انسحابها سيكون كارثةً لهم»، وبعد أن ادّعى لورد بلفور أنّه لا يوجد في الشرق أيّ أثر للحكم الذّاتيّ، انكشفت لعبة النّظام وحقّق العراقيّون - قيادة وشعباً - استقلال وطنهم، وظلّت البلاد بعيدةً عن كلّ أنواع النّشاط غيْر المعتدل من حولها.

نقف اليوم وسط الدّمار الشّامل والآثار الكارثيّة لاحتلال العراق وتدمير تربته ومائه وشعبه ومؤسّساته وإنجازاته، لنستذكرَ بعض ما جاء في القانون الأساسيّ الذي حقّقه فيصل بعد مفاوضات مريرة مع المحتلّ؛ وهو ما عُرف بدستور ١٩٢٥:

- العراق دولةٌ ذات سيادة؛ وهي مستقلّة وحُرّة؛ ملْكُها لا يتجزّأ، ولا يُتنازل عن شيء منه.

- لا فارقَ بين العراقيّين في الحقوق أمام القانون، وإن اختلفوا في القوميّة والدّين واللّغة.

- الحريّة الشّخصيّة مَصونة لجميع سكّان العراق. أما التّعذيب ونفي العراقيّين إلى خارج المملكة العراقيّة فممنوع بتاتاً.

- حقوق الملكيّة مصونة.

- المصادرُ العامّة للأموال المنقولة وغير المنقولة مُحرَّمة بتاتاً.

- للعراقيّين حريّة إبداء الرّأي والنّشر، والاجتماع، وتأليف الجمعيّات والانضمام اليها ضمن حدود القانون.

- الإسلام دين الدّولة الرّسميّ، وحريّة القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة لا تُمَسّ، وتضمن لجميع ساكني البلاد حريّة الاعتقاد.

- العراقيّون متساوون في التّمتّع بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة، وفيما عليهم من الواجبات والتّكاليف العامّة، لا تمييزَ بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللّغة أو الدّين؛ وإليهم وحْدَهم يُعهد بالوظائف العامّة أمدنيّةً كانت أم عسكريّة.

ونَصّ هذا الدّستور على وجود مجلس للأمّة يضم مجلسيْن للنّوّاب والأعيان؛ مثلما نظّم المحاكم بأصنافها المدنيّة والدّينيّة والخاصّة، وكفل عدم التّدخّل في شؤونها؛ كما كفل لأتباع كلّ دين ومذهب وطائفة حريّة مطلقة في إدارة أوقافهم الدّينيّة والخيريّة، والإشراف على أموال الأيتام.

هذا غيْض من فيْض، وقليل من كثير. وعلى قلّته نقف اليوم والحسرة تملأ نفوسنا على ما فرّطنا في جنب الوطن، وعلى ما سيأتي من مصائبَ جديدة. ومَنْ يعشْ رجباً يرَ عجباً! فألف رحمة على روحك الطيّبة يا فيصل.

* رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه؛ رئيس نادي روما.

ألف وجه لألف عام

«التفاوت بين البشر» بحسب روسو: ذاك الذي أقام السياج الأول

■ «إن أول كائن بشري وضع سياجاً من حول قطعة من الأرض وقال: هذه الأرض أرضي، ووجد أناساً آخرين كانوا من البساطة الى درجة أنهم صدقوه، كان هو المؤسس الأول للتجمع المدني». هذه العبارة الأكثر شهرة بين العبارات المأثورة عن المفكر الفرنسي جان - جاك روسو، هي واحدة من التأكيدات فائقة الأهمية التي إذ انتزعت من الإطار الذي وردت فيه ضمن سياق نص لهذا المفكر التنويري، صارت ذات معنى وأهمية ذاتيين، إذ استُغني غالباً عن إعادتها الى إطارها الطبيعي لدراسة حيثياتها. والإطار الطبيعي لهذه العبارة هو كتاب روسو «خطاب حول أصل وجذور التفاوت بين البشر»، وهو واحد من أهم كتب روسو، بل واحد من أهم الكتب الفكرية التي صدرت خلال تلك المرحلة الحاسمة من تاريخ الفكر الغربي، أواسط القرن الثامن عشر، يوم كان التنوير نصوصاً تتتالى وأفكاراً تترسخ، وضروب وعي تتجمع وتتضافر لتنتج تلك الحركة الفكرية التي مهدت للثورة الفرنسية.

أصدر روسو كتابه هذا عام ١٧٥٤، وهو وقف فيه الى جانب ذلك الارتباط البشري بالطبيعة وعفوية بدائيتها، على الضد مثلاً، من هوبس الذي كان يرى أن التمدن هو الذي جعل الإنسان أقل وحشية وشراً، ومن ديني ديدرو الذي كان يرى أن كلمة «حرية» كلمة خاوية، لا معنى لها...». بالنسبة الى روسو، في هذا الكتاب كما في الكثير من النصوص الأخرى، لم يكن الإنسان - على مدى تاريخه كله - سعيداً وطيباً إلا حينما كان بعد في الحال البدائية لم تعصف به ضروب التمدن وضرورات الحياة الاجتماعية. ويقيناً ان مثل هذه التأكيدات الواردة في هذا الكتاب، هي ما جعل روسو، خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، يعتبر الأب الشرعي للحركات الهيبية وحركات العودة الى الطبيعة.

● ومنبع هذا، مثلاً، هو الوصف الذي يورده روسو في أحد فصول هذا الكتاب لعلاقة الانسان البدائي - أي انسان ما قبل المجتمع - بالحرية وعلاقة ذلك بالسعادة، إذ يقول على سبيل المثال، متحدثاً عن ذلك الإنسان: «ها أنذا أراه يجلس من جديد تحت السنديانة، قافزاً نحو أول ساقية يراها، عاثراً على سريره تحت الشجرة نفسها التي تناول في ظلها وجبة طعامه(...). ها هو ذا يتجول في غابات لا أثر فيها لمصنع أو صناعة، لا أثر فيها لكلام من أي نوع، لا أثر فيها لأي حرب أو أي علاقة. انه في حياته تلك لا يحتاج الى أي من رفاقه في الكون، ولا يشعر بأي حاجة الى أذيتهم، أو رغبة في إيذائهم... بل حتى يمكن ألا يكون قد تعرّف إلى أي منهم بصورة إفرادية، انه فرد بدائي ملتحم بالطبيعة لا تحركه الأهواء ويعيش وضعاً يكفي فيه نفسه بنفسه، ولا يعرف سوى حال الضياء النابعة من مثل هذه الحال التي يعيش». ان هذه، كما نرى، هي الصورة المثالية التي يرسمها روسو هنا للسعادة وللحرية... وبالتالي، للإنسان كما كان في الأصل وكما يجب أن يكون من جديد. فما الذي بدل حال الإنسان بحال على مر التاريخ؟ وبالتالي كيف خُلق التفاوت بين البشر وكيف أدى هذا التفاوت الى الغاء الحرية وزوال السعادة؟

● تلكم هي الأسئلة التي يحاول روسو، في هذا الكتاب الشيق أن يجيب عليها. فروسو، منذ بداية صفحات هذا الكتاب يحاول أن يقنعنا بأن كل الشرور وضروب البؤس والمظالم التي هي في أساس التفاوت بين البشر، كما انها في الوقت نفسه تنتج - جدلياً - عن ذلك التفاوت، إنما تنتج في الحقيقة عن الأوضاع الاجتماعية. ومن أجل حل هذه المعضلة يرى روسو ان المهمة الأساسية التي يتعين على إنسان اليوم أن يقوم بها هي أن يتذكر هذا الواقع ويتذكر خصوصاً أن الانسان الحديث انما بات أشبه «بتمثال الإله الوثني القديم غلوكوس، هذا التمثال الذي تمكن الزمن ومياه البحر والعواصف من تشويه سماته أكثر وأكثر الى درجة انه بعدما كان يشبه رفاقه الآلهة الوثنية، صار اليوم أكثر شبهاً بالحيوانات الضارية». ومن هنا «بات على الانسان أن يجعل مرجعيته، الانسان في حاله البدائية، يوم لم تكن روحه قد فَسُدت بعد، بفعل الأهواء وشتى أنواع الأخطاء التي يقترفها». وفي إطار تأكيده هذا يستند روسو الى مبدأين أوليين سابقين للعقل، كما يقول: أولهما ذاك الذي يتعلق برفاه الإنسان، وحفاظه على وجوده، والثاني هو المبدأ الذي يتعلق بنفور الإنسان من رؤية البشر الآخرين يعانون أو يفنون.

وروسو، إذ ينطلق من الفرضية التي تقول إن بنية أجسامنا وسماتها لم تتبدل في شكل جذري، يرى في الإنسان البدائي كائناً يعيش حياة بدائية جوالة: يعيش ككائن حر. صحيح ان هذا الكائن لن يكون عليه أن يتبع غرائزه في شكل مستديم، لكن في إمكانه أن يتصرف على هواه وسجيته. وهو من أجل هذا يعيش معزولاً، خارج المجتمع، وتقتصر أهواؤه على ارضاء رغباته الطبيعية، الى درجة انه لا يعرف خلال وجوده أي تعقيدات عاطفية أو خيالية. وهنا، في التعارض مع زميله الفيلسوف الانكليزي هوبس ينكر روسو أن مثل هذا الانسان قد يكون سيئاً في طبيعته شريراً... بل انه، بسبب بدائيته يبدو ممتلكاً لحس عفوي بالشفقة والتعاطف، ما يجعله يهرع - غريزياً - الى معاونة كل أولئك الذين قد يجدهم يعانون... خصوصاً أن ضروب التفاوت بين البشر، في مثل هذه الحالات، تكون جوّانية وبالتالي طبيعية: تفاوت في القوة وفي الصحة وفي الجمال وما إلى ذلك.

● وإذ يصل روسو في تحليله الى هذا المستوى من الحديث عن الإنسان البدائي، كمثال يحتذى، يصل الى الحديث عن المجتمع، منذ اللحظة التي يقرر فيها فرد ما أن يمتلك أرضاً ما فيكون المجتمع، ويبدأ بالتحضير لعملية تطوره البطيئة أولاً والمتسارعة بعد ذلك: انه يشعر بالحاجة الى الاستقرار وتتأسس الأسر، وتبنى الأكواخ، ثم تتكون الصناعات الصغيرة والزراعة ثم الاقتصاد التبادلي البسيط... وكل هذا يحمل في جذوره بدايات الملكية الخاصة، وصولاً الى ازدياد الحاجات والمتطلبات وضروب الرفاه، ويبدأ الناس في التسابق للحصول على الثروات، من طريق كل الوسائل المتاحة، بما فيها تلك الوسائل الشريرة، إذ ان البشر يكتشفون في خضم ذلك ضرورة ان يحسنوا أوضاعهم على حساب البشر الآخرين. ومن هنا تفرض نفسها لعبة السيطرة والتفاوت بين الغني والفقير، القوي والضعيف، ويصبح الجميع أشبه بذئاب ضارية، البعض يفترس لكي يحصل على المزيد، والبعض الآخر لكي يحافظ على ما لديه. أما المجتمع المدني الحقيقي الأول فيتأسس حينما يتمكن القوي المنتصر من اقناع الآخرين بأن عليهم أن يتكاتفوا معاً، تحت قيادته، للحفاظ على كينونتهم ضد الآخر الغريب المستعد لافتراسهم، وهكذا هنا مع تكون الطبقات، تتكون مشاعر العصبية وكراهية الآخر، وتندلع الصراعات والحروب...

● حينما صدر هذا الكتاب فهم معاصرو روسو انه، أكثر مما هو بيان تاريخي يدعو للعودة الى البدائية، صرخة ضد استشراء الظلم والفساد في زمنه، ومن هنا صفقوا لهذا الجانب فيه... بل ان صدور الكتاب، كان نقطة انعطافية في تاريخ النظريات السياسية على مر الأزمان، وهذا بالتحديد ما جعل روسو (١٧١٢-١٧٧٨) يعتبر من أكبر المفكرين التنويريين الذين مهدوا للثورة الفرنسية، الى جانب فولتير ومونتسكيو والموسوعيين. وطبعاً لم يكن هذا الكتاب سوى حلقة في مؤلفات روسو الكثيرة والتي لا تزال تعيش بيننا، شديدة المعاصرة والتأثير، ومن بينها «اميل أو التربية» و«إيلويز الجديدة» و«الاعترافات» وخصوصاً «العقد الاجتماعي» الذي يسير عميقاً في تحليل الأفكار التي تطالعنا في «خطاب حول أصل وجذور التفاوت بين البشر».

إبراهيم العريس

رسم لجان - جاك روسو.